

البيان الختامي للمنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي

نحن، رؤساء وممثلو البرلمانات الوطنية، والمشاركون والمشاركات في المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الاقتصادي، الذي احتضنه مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، برئاسة معالي السيد حكيم بن شماش، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعة غرف الفلاحة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) وهيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN WOMAN COMMITTEE)، وذلك يومي 25 و26 أبريل 2018 في مقر مجلس المستشارين بالرباط.

وإذ نثمن خلاصات كل المداخلات والمناقشات وكذا الدراسات والتقارير المقدمة إلى المنتدى من طرف المختصين والخبراء، لاسيما في المواضيع المرتبطة بالأمن الغذائي والشراكات الاقتصادية ودور المرأة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ نقدر عاليا الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده، في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى تطوير الشراكة بين المنطقتين العربية والإفريقية؛

وإذ نستحضر القيم والقواسم المشتركة التي تجمع المجموعتين الإفريقية والعربية، وكذا التحديات والرهانات التي تواجه شعوب المنطقتين؛

فإننا نؤكد على ما يلي:

- تقوية التنسيق والتعاون والتضامن بين بلدان إفريقيا والعالم العربي على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيئي وخصوصا في مجالات التعليم والبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتبادل الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة؛
- بناء شراكات مدرة للنفع المتبادل وإطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التعجيل بصياغة استراتيجيات تعاون قائمة على قيم التضامن والعدالة والمصلحة المشتركة؛
- تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الأمن الغذائي كمدخل

استراتيجي وأساسي لتعاون واعد على مستوى المنطقتين، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية؛

• تقوية عمل البرلمانات العربية والإفريقية وخصوصا مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بتعدد مكوناتها وكفاءاتها، على تعزيز رقابتها على أداء الحكومات ومدى التزامها بتنفيذ التعهدات الوطنية والدولية المتصلة بالأمن الغذائي، والاضطلاع بدورها في سن التشريعات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي؛

• تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية وجمركية تساعد على المنافسة وكذلك سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود المشتركة بين الدول؛

• تشجيع رؤوس الأموال العربية والإفريقية على العمل المشترك ومضاعفة الاستثمارات الرامية إلى خلق مشاريع مشتركة وتكاملية بين المنطقتين العربية والإفريقية دامجة للتكنولوجيا والمعاصرة؛

• تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة، مع تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الأساليب الزراعية وبما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الأمطار وغيرها من العوامل المناخية؛

• العمل على بلورة تصور افريقي عربي موحد حول رهانات الهجرة في ضوء إقرار ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة خلال المنتدى العالمي الذي ستستضيفه مراكش، بالمملكة المغربية، خلال شهر دجنبر المقبل؛

• العمل على إزالة المعوقات الثقافية والاقتصادية التي تعترض تمكين المرأة من أداء مهمتها السامية في التغيير والبناء الوطني؛ من خلال تحديد السياسات والإجراءات ذات الأولوية والضرورية لتسهيل ودعم النساء المقاولات في بلدان إفريقيا والعالم العربي؛

• تمكين المرأة وإلقاء الضوء على أهمية النشاطات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز روح المبادرة لدى المرأة، وتعزيز قدراتها التنافسية، بالإضافة إلى التشبيك بين سيدات الأعمال في الدول العربية والإفريقية والمؤسسات الاقتصادية الداعمة؛

• وضع إطار متكامل، دامج ومستدام لتشجيع المرأة على الاستثمار، والعمل على بلورة دليل المرأة الإفريقية والعربية في مجال تحسين فرص تمويل المشاريع

وتعزيز قدراتها المالية إلى جانب تنظيم الدورات التدريبية للقوى النسائية العاملة والموارد البشرية من القطاع النسائي؛

• تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الصناعية والتجارية والفلاحية وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الأمن الغذائي وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي الإقليمية والدولية لضمان الإبقاء على حالة الجدية والحيوية في متابعة هذه القضية الهامة، حيث يعلن المشاركون والمشاركات من أجل تحقيق هذا الطموح وإرساء الآليات الكفيلة ببلوغ غاياته عن تأسيس:

1. "الشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي"

2. "الشبكة البرلمانية لنساء ورجال الأعمال في إفريقيا والعالم العربي"

ومن أجل تفعيل هتين الديناميتين، يعهد المشاركون والمشاركات في هذا المنتدى إلى رئاسة مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، بالتنسيق مع هيكل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، من أجل مباشرة الجهود في هذا الاتجاه وتتبع مقترح الهيئات البرلمانية الجهوية والإقليمية بأمريكا اللاتينية والكرائيب بإشراك الدينامية الإفريقية والعربية في إطار الجهود الدولية لعقد المؤتمر التأسيسي للشبكات البرلمانية للأمن الغذائي المزمع عقدها بمدريد في أكتوبر 2018.

• جعل هذا المنتدى إطارا للعمل المشترك بصفة دورية من أجل تعميق النقاش وإيجاد الحول والأجوبة للقضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقتين العربية والافريقية.